القياس والتعليل وأنماطهما عند المعرّي (ت٤٤٩هـ)
في كتابه (اللامع العزيزي)
بحث مستل من أطروحة دكتوراه

الكلمات المفتاحية : اللامع – العزيزي – المعري

أ.دعبد الرسول سلمان الزيدي **م.م خليل إبراهيم أحمد**
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية **المديرية العامة لتربية ديالى**
Dr . Abdurrasol @ yahoo . com **Khalil @ yahoo . com**

الملخص

اعتمد اللغويون على أدلة أقاموا عليها صرح دراساتهم فكان السماع والقياس والتعليل عماد هذه الأدلة، إذ عليها عوّلوا في إثبات الأحكام اللغوية وظواهرها واستدلالاتها، وإبانة الأصول اللغوية للمفردات والتراكيب .

وأدلة الصناعة هي أدلة النحو الإجمالية والمعرّي لم يخالف تلك الأدلة إلاّ كما يخالفها الأديب النحوي وكان من الذين اعتمدوا جملةً في الأصول في استقاء القواعد النحوية ، وسأجلو ملمحين مهمين من هذه الأدلة وهما : القياس والتعليل وأنماطهما في كتابه (اللامع العزيزي) ، فقد اعتمد المعرّي القياس بشكل جلي بعد أن حامت حول ذلك الأقوال التي مؤدّاها أنّ أبا العلاء لم يعبأ بالقياس فجاء البحث مخالفًا تلك الآراء مؤكدًا عكس ذلك .

المقدّمــة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على مَنْ أُوتي جوامع الكَلِم ، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار وبعدُ ...

فقد اعتمد اللغويون على أدلة أقاموا عليها صرح دراساتهم فكان السماع والقياس والتعليل عماد هذه الأدلة ، إذ عليها عوّلوا في إثبات الأحكام اللغوية وظواهرها واستدلالاتها ، وإبانة الأصول اللغوية للمفردات والتراكيب .

وأدلة الصناعة هي أدلة النحو الإجمالية التي تفرعت منها الفصول والفروع وأبو العلاء المعرّي لم يخالف تلك الأدلة إلاّ كما يخالفها الأديب النحوي فهو يعلن أنّ نقل كلامهم بالسماع ، فقِيسَ منه ما اطّرد ، ورُدَّ ما خرج عن القياس إلى نقل السماع ، فكان واحدًا من

الذين اعتمدوا جملةً من الأصول في استقاء القواعد النحوية وأصالة المفردات والتراكيب اللغوية على نحو ما سيظهر في صفحات هذا البحث الذي جاء مقسّمًا على :

١. القياس وأنماطه في (اللامع العزيزي)وموقف أبي العلاء المعرّي منه، وكيف عوّل عليه.

٢. التعليل وأنماطه ، وقد شمل مجموعة من العلل التي ذكرها المعرّي ، إذ كان لا يذكر حكمًا إلاّ ويلحقه بعلة تبيّن سبب أخذه بذلك الحكم .

وخُتِمَ البحثُ بنتائج تظهر موقف المعرّي من القياس والتعليل ، وذُيِّل البحث بالمصادر التي اعتُمِدت في إتمامه .

القياس والتعليل وأنماطهما عند المعرّي في كتابه

(اللامع العزيزي)

القياس وأنماطه :

القياس لغةً : يعني التقدير ، قال الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) : " قاسَ الشيءَ يقيسُهُ قياسًا وقَيْسًا ، أي : قدّره ، والمِقياس : المقدار "[١] ، وقال أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) : " القاف والواو والسين أصلٌ واحدٌ يدلّ على تقدير شيء بشيء ، ثمّ يُصرَّف فتُقلب واوه ياءً ، والمعنى جميعه واحد ، فالقوس : الذراع وسُمِّيت بذلك ؛ لأنّه يُقدّر بها المذروع ، ومنه القياس "[٢] ، وقال الجوهريّ (ت٣٩٨هـ) : " قِستُ الشيءَ : قدّرتُهُ على مثاله "[٣] ، " وقاسه بالمقياس ، والمقاييس الصحيحة ، وقايستُ بين الشيئين "[٤] .

أمّا القياس اصطلاحًا فقد حدّه علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) في قوله : " إنّه الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[٥] ، وقيل فيه : " حملُ غير المنقول على المنقول "[٦] ، وقيل أيضًا : " إنّه محلُ معلومٍ على معلومٍ في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمرٍ جامع بينهما في إثبات حكم أو صفة أو نفيه عنهما "[٧] ، أو هو : " حملُ فرعٍ على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع "[٨] .

وحدّه المعاصرون ومنهم الدكتورة خديجة الحديثي بأنّه : " حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نُقِلَ ، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمِعَ من حكم من الأحكام وبعلّة جامعة بينهما "[٩] ، وكلّ هذه التعريفات تلتقي في كونها تختصّ بجعل المسموع أصلاً وأساسًا يُقاس عليه ما يجدُّ من اللغة وصيغها ، وثمّة حدود أُخَر كلّها متقاربة ، والظاهر أنّ

المعنى اللغوي للقياس كان أساسًا للمعنى الاصطلاحي له[١٠] ، وهو فرعٌ عليه وهذا التناسب بينهما يظهر في اشتراكهما في التقدير[١١] ، ولا يخرج عمّا ذُكِرَ .

أمّا أركان القياس فأربعةٌ : فرعٌ ، وأصلٌ ، وعلّةٌ ، وحُكْمٌ[١٢] ، فقد ذكر ابن سلاّم الجمحي (ت٢٣٢هـ) : " أنّ ابن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧هـ) أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل "[١٣] ، ولمّا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له غيرها من عوامل النماء والتجدد ، وهي متطورة من جيل إلى جيل ؛ لذا يجد المتكلمون بها حاجة ماسّة إلى استحداث لفظ ، أو تقليد أسلوب ، ومحاكاة تعبير يأخذونه بطريقة القياس على ما جاء في اللغة ، وما نُقِلَ من ألفاظها وطرائقها ، والقياس في النحو والصرف مُضطرٌّ إلى أن تكون مقاييسُهُ متّسقة مُطَّردة أكثر من اللغوي الذي يُولي عنايته إلى ضبط المفردة وتسجيل طريقة أهل اللغة في نُطقها ، والقياس في اللغة والنحو ظاهرة منهجية تستند عليها طبيعة الكلام ، ورغبة العلماء في تداني شعبِهِ وجمع سبلِهِ ؛ ولهذا اعتمد أهل اللغة القياسَ في تعميق دراستهم ؛ إذ وجدوا أنفسَهم لا يستغنون عنه في إحكام الضوابط وتقعيد القواعد ، وكانت كلّ طبقة من طبقات النحويين والصرفيين تُبنى على أساس ما وضعتْهُ الطبقة التي تقدّمتها ، وجميع النحويين استعملوا القياس معيارًا من معايير استنباط الأحكام النحوية والأنظار اللغوية مع تباين يسير بين البصريين والكوفيين إذ قاس البصريون على الكثير ، وقاس الكوفيون على القليل والكثير[١٤] .

وقال الذين لم يطّلعوا على جميع مصنفات المعرّي : إنّ المعرّي كان قليل الاعتماد على القياس في تقرير ما ذهب إليه من القواعد النحوية والصرفية ، فهو لم يُعوِّل عليه – كما ذكر بعضهم – إلاّ في بضعٍ من المسائل ، فقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنّ المعرّي " كان يضيقُ بالقياس صدرًا ولا يَعدِلُ بالمسموع شيئًا "[١٥] ، وقد اطمأنّت الدكتورة عائشة عبد الرحمن إلى هذا الرأي وتابعتْهُ قائلةً : " والمتتبع لموقف أبي العلاء من النحاة في رسالة الغفران وفي آثاره الأخرى يطمئن إلى ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى "[١٦] ، وتقول أيضًا : " إنّه كان يلتزم السماع في اللغة ويكره التأويل والقياس "[١٧] .

وليس الأمر كذلك فالدكتور أحمد مختار عمر يرى غير ذلك تمامًا فقد ذكر " أنّ القائلين بذلك لم يطّلعوا على مصنفات أبي العلاء جميعِها فجاء حكمُهُم مُبتَسرًا لا يستند إلى استقراء شامل "[١٨] ، وقال أيضًا : " لقد وجدنا أبا العلاء – بعد أن تتبعنا آراءه النحوية – يقيس على القليل ويُجيز في العربية ما ليس منها بمقتضى القياس النظري ويعطي كلمةً حُكْمًا ثبت

لغيرها لمشابهةٍ بين الكلمتين "[١٩] . واستدلّ على ذلك بأنّ المعرّي يرى قياسية الوصف بالمصدر في مثل قول البحتري :

قَدَّتِ الفَلْوةُ الخُضَيراءُ منه شبهًا مثلما يقدُّ الشراكُ

فقد جوّز تخفيف (فلوّ) وأصله التشديد على نعتِهِ بالمصدر[٢٠] .

وختم الدكتور أحمد مختار عمر حديثه بالقول : " وقد بلغ من توسعِهِ في القياس أنْ أجاز في العربية ما ليس منها بمقتضى القياس النظري ، فهو يقول في رسالة الملائكة : ولا أمنع أن يجيء الفعل على (فَعْلَنْ) وإن كان المتقدمون لم يذكروه ؛ لأنّ الاسم إذا جاء على ذلك وجب أن يَجيءَ عليه الفعل إذا كان الاسم أصلاً والفعل متفرِّعٌ منه ، وقد قالوا : ناقةٌ رَعْشَن ، وامرأةٌ خَلْبَن ، وإمامنا أبو علي الفارسي في الحجة يمنع أن يكون (شيطَن) زائد النون ؛ لأنّ وزن (فَعْلَن) غير معروف "[٢١] .

وذهب الباحث عبد الوهاب السعدون إلى ما ذهب إليه الدكتور أحمد مختار عمر ، إذ ذكر أنّ الباحثين الذين زعموا أنّ المعرّي كان يضيق ذرعًا بالقياس إنّما حَمَلَهم على قول ذلك عدم اطّلاعهم على غير (رسالة الغفران) من مصنفاته ، وأنّهم خلطوا بين ضيق المعرّي من التأويل والغلوّ في التعليل وبين اتّباع القياس أصلاً من أصول الدرس النحوي والصرفي[٢٢] .

والباحث يذهب إلى أنّ المعرّي كان يخلد إلى القياس ويأنس به في قضايا النحو ومسائل الصرف ولا سيّما في (اللامع العزيزي) ، إذ لو اطّلع القائلون على ما جاء في (اللامع العزيزي) لما ذكروا أنّ المعرّي كان يضيق ذرعًا بالقياس ، وقد ذكر القياس بصراحة وتردّد ذكره كثيرًا في مصنفه ، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن حذف الثاء في قول زهير :

يأْبى لحارِ فلا يُبقي له بدلاً أبٌ يرى وخالٌ غيرُ مجهولِ[٢٣]

فقد قال : " وقد علموا أنّ الثاء حُذِفَت لا محالة ، وفيها الحركة فهل يجوز أن يدّعي مُدَّعٍ أنّهم أسكنوا الثاء لمّا أرادوا الحذف ، فلمّا اجتمعت مع التنوين حُذِفَت لالتقاء الساكنين ، وهذا ما لا يحسن في القياس ؛ لأنّه يؤدي إلى تكلّف يشهد المعقول بخلافه ؛ ولأنّ الذين قالوا في مروان : يا مَروَ فحذفوا الألف والنون لا يجوز أن يُدَّعى لهم أنّهم استثقلوا الضمة على النون فحذفوها فالتقى ساكنان فحُذِفت النون ثمّ حُذِفَت الألف "[٢٤] .

وله في مصنفاته الكثير من القياس مما يعزز قول القائلين بأخذه بالقياس كما أخذ به الآخرون من النحويين والصرفيين ؛ لأنّه من الأصول المعتبرة " وهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله كما قيل : إنّما النحو قياسٌ متّبع "[٢٥] .

والباحث مع الذين ذهبوا إلى أنّ المعرّي ممن استعان بالقياس في مباحثه النحوية والصرفية واللغوية ، وسأضع بين يدي البحث أنماطًا من أقيسته من (اللامع العزيزي) وعلى وفق ما يأتي :

١.القياس على الأكثر: من ذلك قياسه حذف لام الجرّ بعد (حاشا) الجارّة؛ لكثرة مجيئها بعدها حملاً على (لا) المقدرة في جواب القسم وهو يعقّب على قول المتنبي:

وحاشا لارتياحِكَ أنْ يُبارى وللكرمِ الذي لك أنْ يُباقى(٢٦)

إذ قال : " (حاشا) كلمة تستعمل في الاستثناء ويقع بعدها المخفوض والمنصوب ، فإذا وقع بعدها منصوب فهي فِعْلٌ ، وإذا وقع بعدها المخفوض فكأنّه على إرادة لام الخفض فلمّا كَثُرَ مجيؤها بعد هذا الحرف جاز أن تحذف وهي في الإرادة ، كما حذفوا (لا) في القسم في قولهم : واللهِ أفعلُ "(٢٧) .

٢.بيان ما يؤيده القياس : ومن ذلك ذكره أنّ (ما) الحجازية و(ليس) تجري إحداهما مجرى الأخرى في العمل والإهمال من حيث إنّ القياس يؤيد ذلك ، إذ قال وهو يشرح قول المتنبي :

إنّ السلاحَ جميعُ الناسِ يحملُهُ وليس كلُّ ذواتِ المخلَبِ السَّبُعُ(٢٨)

" ومَنْ تأمل مذاهب العرب عَلِمَ أنّ من يقول الشعر بالغريزة لا يتصوّر الإضمار في (ليس) ؛ لأنّ ذلك تكلّف شديد ، والذي يؤيده القياس أنّهم أجرَوا (ليس) مجرى (ما) في بعض المواضع كما أجرَوا (ما) مجرى (ليس) في اللغة الحجازية "(٢٩) .

٣.بيان ما يجوز في القياس : ومن ذلك جواز دخول لام الابتداء على (كأنّ) قياسًا على جواز دخولها على (كاف) التشبيه ، قال المعرّي وهو يعقّب على قول المتنبي :

صَغَّرْتَ كلَّ كبيرةٍ وكَبُرْتَ عن لكأنّه وعَدَدْتَ سنَّ غلامِ(٣٠)

" وقولهم : لَكأنّ زيدًا عمرو مؤدٍّ معنى لَزيدٌ عمرو ، فجاز دخول اللام على الكاف ، كما جاز دخولها في قولك : لَفلانٌ أفضلُ من فلانٍ "(٣١) .

٤. بيان ما لا يمنعه القياس : وذلك في جواز عمل (كان) في الحال بأنّها فعل متصرف يعمل الرفع والنصب فيما بعده شأنها في ذلك شأن بقية الأفعال المتصرفة ، فكما أنّ الأفعال المتصرفة تعمل النصب في الحال كذلك (كان) ، قال المعري وهو يشرح قول المتنبي :

وأنْكَ بالأمسِ كنتَ مُحْتلِمًا شيخُ معدٍّ وأنتَ أمردُها(٣٢)

" والقياس لا يمنع أن تعمل (كان) في الحال ؛ لأنّها فعل متصرف ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً أو مشبّهًا بالمفعول "[٣٣] .

ومن بيان ما لا يمنعه القياس جواز دخول (ال) التعريف على (كلّ ، وبعض) قياسًا على غيرهما من النكرات ، كما يجوز ذلك في بقية النكرات إذا تجردت عن الإضافة ، قال أبو العلاء معقبًا على قول أبي الطيِّب :

ولا واحدًا في ذا الورى من جماعةٍ ولا البعضَ من كلٍّ ولكنَّك الضِّعْفُ[٣٤]

" والقياس لا يمنع من دخول الألف واللام على (كلّ) ؛ لأنّهما قد يدخلان على المعارف على معنى الإضافة ، فصحَّ بذلك أنّهما نكرتان "[٣٥] .

٥.بيان ما جاء على القياس : ومنه ما جاء في سياق كلام المعرّي بخصوص لفظة (الدّنا) الواردة في قول المتنبي :

أعزُّ مكانٍ في الدُّنا سرجُ سابحٍ وخيرُ جليسٍ في الزمانِ كتابُ[٣٦]

فقال : " الدّنا : جمع دنيا ، وهو مستمرٌّ في الفُعْلى التي هي أنثى الأفْعَل ، مثل صُغْرى أُنثى الأصْغَر ، يقال جمعها : الصُّغَرُ ، وفي جمع الكبرى : الكُبَر ، وقلّ ما يوجد في الشعر الدُّنيا مجموعة ، وإنّما جاء بها أبو الطيِّب قياسًا "[٣٧] .

٦.بيان ما جاء على غير القياس : ومن ذلك قوله وهو يشرح قول المتنبي :

ما أوجهُ الحضَرِ المستحسناتُ بهِ كأوْجُهِ البدويَّاتِ الرَّعابيبِ[٣٨]

" والبدويّات : جمع بدويّة وكأنّه على غير قياس ؛ لأنّهم يقولون : البَدْوُ فكان يجب أن يُقال : امرأةٌ بَدْويّةٌ ولكنّه جاء على غير قياس "[٣٩] .

ولهذه المسألة نظير أيضًا في (اللامع العزيزي) ، إذ قال في موضع آخر معلقًا على قول المتنبي :

عَدَويّةٌ بَدَويّةٌ من دونِها سَلَبُ النفوسِ ونارُ حربٍ تُوقدُ[٤٠]

" وبدويّة نسبٌ على غير قياس ، وربّما اتّفق ذلك في باب النسب ؛ لأنّها لو نُسِبَتْ إلى البَدْوِ ، فلو أُخِذَ بالقياس لقيل : بَدْويّة بسكون الدال ، ولو نُسِبَتْ إلى البادية لوجب أن يقال : بادِيَّةٌ "[٤١] .

٧.بيان ما شذّ عن القياس : ومنه ما جاء في قول المعرّي معقبًا على قول المتنبي :

ولحظتُ أنْمُلَهُ فسِلْنَ مواهبًا ولمستُ مُنْصُلَهُ فسال نفوسا[٤٢]

" والمُنْصل : السيف ، يقال : مُنْصُلٌ ومُنْصَلٌ ، فأمّا مُنْصَلٌ بفتح الصاد فهو القياس ؛ لأنّه من قولهم : أنْصَلتُهُ : إذا أخرجتُهُ من غمدِهِ ، كما يقال : أنْصَلتُ الرجلَ من ماله : إذا أخرجتُهُ منه ، وأمّا مُنْصُلٌ فشاذٌّ عن القياس ، وإنّما ضُمَّتِ الصادُ لأجل ضمّة الميم ، ومثل ذلك قولهم : مُنْتُنُ الرائحة بضمّ التاء وإنّما القياس كسرها ؛ لأنّه من أنتَنَ الشيءُ : إذا تغيّرت رائحتُهُ وصارت كريهةً ، وبيتُ عنترة يُنشدُ بالضمِّ :

إنّي امرؤٌ من خيرِ عَبْسٍ مَنْصَبًا شَطْرِي وأحْمِي سائري بالمُنْصُلِ[٤٣] "[٤٤]

ويستبان من كلّ ذلك وَهْمُ من ذهب إلى أنّ المعرّي كان لا يعبأ بالقياس معيارًا نحويًا وصرفيًا ، أو أنّه كان يضيقُ به ذرعًا ولا يخلد إليه .

التعليل وأنماطه :

العلّة عرّفها الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) في قوله : " هي ما يُتوقَّف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا ومؤثرًا فيه "[٤٥] ، وهي عند المعاصرين : " الوصف الذي يكون مظنّة الحكم في اتّخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح : هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظتْهُ حين اختارت في كلامِها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة "[٤٦] ، وهي ركن مهم من أركان القياس .

وقد عُنِيَ علماءُ اللغة العربية بالعلّة النحوية كثيرًا عنايةً فاقتْ عنايتهم بالعلّة اللغوية والصرفية ، وقد ألّفوا في العلّة كتبًا وأفردوا فيها أجزاءً كبيرةً من كتبهم ، وكانوا يدركون " أنّ العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقعَ كلامِها وقام في نفسِها عِلَلُهُ "[٤٧] ؛ ولذلك كانت عللهم مستمدة من روح اللغة ، معتمدةً على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفِطرة والحسّ من حيث طبيعتها ، إذ إنَّ الخليل وصحبَهُ اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فاستنبطوا مواطن العلّة من كلامهم ببصيرة نافذة[٤٨] .

وممّن عُنِيَ بعلل النحو من العلماء أبو بكر بنُ السراج (ت٣١٦هـ) الذي وضع كتابه (الأصول في النحو) في أصول النحو ومقاييسه وفصّل في علله ، وجاء بعده الزجاجي (ت٣٣٧هـ) فوضع كتابًا في علل النحو سمّاه (الإيضاح في علل النحو) وقسّم فيه علل النحو على : علل تعليمية وهي التي يُتوصَّل بها إلى معرفة كلام العرب ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية[٤٩] .

وأخذت العلل عند ابن جني ، وأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، والسيوطي (ت٩١١هـ) عنايةً مميزة ، فقد خصّص ابن جني جزءًا كبيرًا من كتابه (الخصائص) للحديث عن علل النحو موازنًا إياها بالعلل الكلامية والفقهية فقال : " اعلم أنّ علل المتعلمين النحويين – وأعني بذلك المُتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين "[٥٠] .

وأفرد الأنباري للعلّة قسمًا من كتابه (لمعُ الأدلة في أصول النحو)[٥١] ، وجمع السيوطي كثيرًا من أقوال العلماء في مسألة العلة في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)[٥٢] .

وغدتِ العلل أكثر من عشرين نوعًا منها : علّة الحمل على المعنى ، والتعويض والأصل ، والتغليب ، والاستثقال ، والفرق ، والاختصار ، والسماع ، والتخفيف ، والاضطرار وغيرها[٥٣] .

*** العلة وأنماطها في اللامع العزيزي :**

لقد حظيت العلة بعناية المعرّي في مصنفاته ولا سيّما (اللامع العزيزي) ، فجاء بالتعليل للمسائل النحوية والصرفية واللغوية ، والمتتبع لأحكامه النحوية يجد أنّه في الغالب لا يذكر حكمًا إلاّ ويُلحقُهُ علةً تبيّن سببَ أخذه بذلك الحكم ، وعند دراستي للمواطن التي ورد فيها شيء من التعليل ارتأيتُ أن أعرض بين يدي البحث جملةً من الأمثلة على وفق أنماط علل النحو عند العلماء مما وقفتُ عليه في (اللامع العزيزي) :

١. علّة الحمل على المعنى : ومن أمثلتها ما جاء في (اللامع العزيزي) عند تعليق المعرّي على قول المتنبي :

فديناكَ أهدى الناسِ سَهْمًا إلى قلبي وأقتلَهم للدارعينَ بلا حربِ[٥٤]

معللاً نصبَ (سهمًا) حملاً على المعنى فقال : " فإذا حُمِلَ – أي الفعل – على ذلك – أي المخاطب – فسَهْم ينتصب بفعل مضمر يدلّ عليه قوله : أهدى ؛ لأنّ فعل التعجب لا يجوز أن ينصب مفعولاً ، وكذلك أفعل الذي للتفضيل "[٥٥] .

٢. علّة استحسان : ومن أمثلته ما جاء في أثناء الحديث عن قول المتنبي :

يستصغرُ الخَطَرَ الكبيرَ لوفدِهِ ويَظنُّ دجلةَ ليس تكفي شاربا[٥٦]

إذ قال : " وقوله : ليس تكفي ، الأحسن أن تكون (ليس) في معنى (لا) فلا يكون فيها ضمير ؛ لأنّه إذا جعلها التي تحتاج إلى اسم وخبر لَزِمَه أن يكون فيها ضمير يرجع إلى

دجلة فيكون قد ذَكَّر المؤنث فكأنّه قال : الشمس ليس طالعةً ، ولو كان الكلام منثورًا لوجب أن يقال : ليستْ تكفي شاربًا "[٥٧] .

٣.علّة ضرورة : ومن أمثلتها ما جاء في حديثه عن مجيء اسم (إنّ) نكرةً هو أقلّ مؤونةً من كونِ خبر كان معرفةً ، فقال معلقًا على قول المتنبي :

وإنَّ محالاً إذ بك العيشُ أنْ أرى وجسمُكَ مُعتلٌّ وجسمي صالحُ[٥٨]

" جعل اسم (إنّ) ها هنا نكرةً وخبرها معرفة وهو قوله : (أنْ أرى) ، والمعنى : أنّ محالاً رؤية الناس إياي وجسمك معتلّ وجسمي صالح ، أي : معافى ، وقد يجوز أن يُحسب هذا من الضرورات ، وهو أقلّ مؤونة من كونِ خبر كان معرفةً وكونِ اسمها نكرة ؛ لأنّ اسم (إنّ) في حال التعريف والتنكير لا يكون إلاّ منصوبًا وإذا قلت : كان زيدٌ قائمًا ، ثمّ قلت في الضرورة : كان زيدًا قائمٌ فقد تغيّر اسم كان عن حال الرفع "[٥٩] .

٤.علّة شَبَه : ومن ذلك استقباحه حذف التنوين في الخفض عند شرحه لقول المتنبي :

وأنتَ أبو الهيجا ابنُ حمدانَ يا بنَهُ تشابهَ مولودٌ كريمٌ ووالدُ[٦٠]

وحمدانُ حمدونٌ وحمدونُ حارثٌ وحارثُ لقمانٌ ولقمانُ راشدُ

إذ قال : " وأقبح ما يكون حذف التنوين في الخفض ؛ لأنّه إذا حُذِفَ في الرفع والنصب شُبِّه بما لا ينصرف ، وإذا حُذِفَ في الخفض لم يكن له شيء يشبهه فيما يمنع من الصرف ؛ لأنّ ما لا ينصرف لا ينخفض إلاّ أنْ يضاف ، أو تدخل عليه الألف واللام "[٦١] .

٥.علّة استعارة : ومن أمثلتها ما ورد في تعليقه على قول المتنبي :

درَّ درُّ الصِّبا أأيامَ تجريـ ـرِ ذيولي بدارِ الأثلةِ عودي[٦٢]

قال المعرّي : " والأثْلة واحدة الأثل : وهو شجر عظيم ، ويجوز أن يقال لكلّ شجرة عظيمة : أثْلَة ، وعلى معنى الاستعارة ويقال : إنّ أبا الطيّب كنّى عنها بالأثْلة ؛ لأنّ السِّدرة لم يمكن دخولها في هذا الموضع وتوصّل إلى نظم الأثْلَة في البيت بأنْ ألقى حركةَ الهمزة على لام التعريف ، وقد استعاروا الأثْلَة في أصل الرجل ومَحْتدِ القوم وقالوا : هو مُغرًى بنحتِ أثلتنا : إذا كان يذمّهم ويذكر معايبَهم "[٦٣] .

٦.علّة وجوب : قال المعرّي في معرض شرحه قول المتنبي :

أنتَ الوحيدُ إذا ارتكبتَ طريقةً ومَنِ الرّديفُ وقد ركبتَ غضنفرا[٦٤]

إذ قال : " وقالوا : لبنٌ غضنفرٌ ، أي : غليظ خاثر ، والنحويون يحكمون على نون غضنفر بالزيادة ، وكذلك كلّ نون وقعت ساكنة ثالثةً في اسم ليس بجارٍ على فعل ؛ لأنّهم إذا قالوا : عندلَ البلبلُ يُعَنْدِلُ فقولهم : مُعَندِلٌ ليست النون فيه بالزائدة والعندلة : صوته ، وإنّما يعنون نون جَحَنفل وما كان مثله ولم يجئ عنهم جمع (غضنفر) في التكسير ولو جمعوه لوجب أن يقولوا : غضافر وغضافير ، ولو جُمِعَ جمع السلامة لقيل : غضنفرات "[٦٥] .

٧.علّة اشتقاق : ذلك في تسمية (المطر) (وَدقًا) إذ وردت في قول المتنبي :

وأصْبَرَ عن أمواهِهِ مِنْ ضبابِهِ وآلفَ منها مقلةً للودائقِ[٦٦]

قال المعرّي : " الودائق : جمع وديقة وهي دنوّ الشمس من الأرض ، يقال : ودَقَ الشيء من الشيء : إذا دنا ... ويجوز أن يكون المطرُ ودقًا ؛ لأنّ قَطْرَه يدنو من الأرض ؛ لأنّ الاشتقاق يدلّ على ذلك "[٦٧] .

٨.علّة معنى : وذلك عند تعليله لخروج الاستفهام إلى معنى التعجب في قول المتنبي :

ما بِنَا من هوى العيونِ اللّواتي لونُ أشفارِهنّ لونُ الحداقِ[٦٨]

٩.قال المعرّي : " هذا استفهام معناه معنى التعجب كأنّه قال : أيُّ شيء بنا مِنْ هوى العيون ؟ أي : ما أعظَمَهُ وأكثرَهُ ! ولو أنّه استفهام لبَطُلَ المعنى المقصود ؛ لأنّ الإنسان لا يستفهم عما هو به عارفٌ "[٦٩] .

علّة ثِقَل : قال المعرّي في حديثه عن قول المتنبي :

سَمِعَ ابن عمّتِهِ به وبحالِهِ فنجا يُهَرولُ أمسِ منك مَهُولا[٧٠]

" وليس لابن العمّة ها هنا فضلٌ على ابن الخالة ، والهرولة : فوقَ المشْي ودونَ العَدْوِ ، ولم يستعملوا منها فعلاً بغير زيادة ، ويجوز أن يكون امتناعهم من ذلك لكراهة اجتماع اللام والراء في كلمة واحدة ؛ لأنّ ذلك مفقود في لغة العرب ، ولو لم يزيدوا الواو في الهَرْولة لقالوا : الهَرْلُ ، فثَقُلَ اجتماع اللام والراء "[٧١] .

١٠. علّة زيادة : قال المعرّي في معرض شرحه قول المتنبي :

أهلاً وسهلاً بما بُعِثتَ به إيْهًا أبا قاسمٍ وبالرّسلِ[٧٢]

" وإيْهًا تُقال إذا أُمِرَ بالتقصير عن الشيء والكفِّ ، وإيهٍ تقال إذا أردتَ الزيادة ، وكَثُرَتْ هذه الكلمة حتى صار التنوين كأنّه أكمل ، والقياس يوجب أن يكونَ قولهم : إيهِ بغير تنوين مرادًا به المعرفة كأنّه قال : الزيادةَ ، وإذا نوّن فكأنّه نكرة كأنّه قال : زدني زيادةً "[٧٣] .

١١. علّة إضمار : قال في معرض تبيانه سبب نصب (بين) في قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام : ٩٤] وهو يعلّق على قول المتنبي :

لأنّي كلّما فارقتَ طَرْفي بعيدٌ بينَ جَفْني والصّباحِ(٧٤)

" ويجوز نصبه على إضمار فاعل كأنّه قال : يبعُدُ وقتَ بينَ جَفْني والصّباح أي : إذا فارقتُكَ لم أنَمْ ، وأجاز قوم نصب (بينَ) في مثل هذا الموضع على إضمار (ما) كأنّه قال : بعيدٌ ما بين جفني "(٧٥) .

١٢. علّة اتّساع : قال المعرّي في أثناء تفسيره قول المتنبي :

سقى اللهُ أيّامَ الصِّبا ما يسرُّها ويَفعلُ فعلَ البابليّ المُعَتَّقِ(٧٦)

" فدعا لأيام الصّبا أن تُسقى ما يسرّها ، وليستْ مما يُحِسُّ ، ونحوٌ من هذا الفن ذمّهم للزمان وهو لا يعلم ولا يستطيع أن يفعلَ حَسَنًا ولا قبيحًا ، وإنّما يفعلون هذه الأشياء على معنى المجاز والاتّساع في اللغة كما قالوا : نام الليلُ ؛ لأنّه يُنامُ فيه ، ولا علمَ لليل بنوم "(٧٧) .

١٣. علّة كَثرة الاستعمال : ومن أمثلته ما جاء في تعقيبه على قول المتنبي :

غيري بأكثرِ هذا الناسِ يَنْخدعُ إنْ قاتلوا جَبُنُوا أو حدَّثُوا شَجُعُوا(٧٨)

قال المعرّي : " وإذا أُدخلت الألف واللام على (ناس) حُذِفت الهمزة وأصحاب القياس مُجمعون على أنّها أُناسٌ في الأصل ، وأنّ الألف حُذِفَت لكثرة الاستعمال وكان أوّل ذلك أنّهم ألْقَوا حركة الهمزة على اللام ، ثمّ أدْغَموا اللام في النون ، وكَثُرَ استعمالهم هذه اللفظة فجاؤوا بها في النكرة "(٧٩) .

١٤. علّة تغليب : ومن أمثلته ما قاله تعليقًا على قول المتنبي :

واستقبلتْ قمر السّماء بوجهِها فأرتني القمرينِ في وقتٍ معا(٨٠)

" القمران ها هنا : يجوز أن يعني بهما قمرين متساويين ؛ لأنّ الوجهَ المَستَحْسَنَ يُشبّه بالقمر ، ولم تجرِ عادةُ الليل أن يكون فيه إلاّ قمر واحد ، ويجوز أن يعنيَ بالقمر الذي أرَتْهُ : الشّمس ؛ لأنّ الشّمس والقمر لا يجتمعان ، وإنّما جعلوا الشّمس قمرًا ، إذ جعلوا معها القمر الطّالع بالليل فغلّبوا المذكر على المؤنث "(٨١) .

١٥. علّة كراهة : ومن ذلك ما جاء في كلمة (الأريحيّ) الواردة في قول المتنبي :

الحازِمَ اليَقِظَ الأغرَّ العالمَ الـ فَطِنَ الألَدَّ الأرْيَحيَّ الأروعا(٨٢)

قال المعرّي : " والأريحيّ : الذي يرتاح للمعروف ، ولا ريبَ أنّ اشتقاقه من الرِّيح وهي من ذوات الواو ولكنّهم لمّا قالوا : ريحٌ ، وفي الجمع : رياح أَنِسوا بالياء فقالوا : أَرْيَحِيٌّ ، وكرهوا أنْ يعيدوه إلى أصله ؛ لأنّهم كرهوا أن يقولوا : أروَحيٌّ فيُشبّه بالنسب إلى الأرْوَح الرِّجْلَين ، كما كرهوا أن يقولوا في جمع العيد : أعْوادٌ فيشبه جمعَ عودٍ "[٨٣] .

١٦. علّة مقابلة : ومن أمثلته ما جاء في قول المعرّي تعقيبًا على قول المتنبي :

وصلتْ إليكَ يدٌ سواءٌ عندها الـ بازُ الأُشَيْهِبُ والغرابُ الأبقعُ[٨٤]

" ... ومَنْ روى البازِيُّ الأشهبُ بالتشديد فروايته أسلم الروايات من الضرورة ، ونَعَتَ الباز بالأشهب ، وقابله بالغراب الأبقع ؛ لأنّ الباز محمود والغراب مذموم "[٨٥] .

١٧. علّة عدم وجود النظير : ومن ذلك ما جاء في تعليله تثنية الجمع وهو يعقب على قول المتنبي :

مضى بعد ما التفَّ الرِّماحان ساعةً كما يتلقى الهُدْبُ في الرَّقْدة الهُدْبا[٨٦]

إذ قال : " ثنّى الرماح ؛ لأنّها من حيّزين : حيّز المسلمين ، وحيّز الروم ، وربّما ثنَّوا هذا الجمع الذي له وزن في الآحاد مثل : رماح ، وجِمال ؛ لأنّهما على وزن حِمار وعِذار ، ويقبح أن يقولوا في مساجد مثل ذلك ؛ لأنّ مساجد جمع لا نظير له في الآحاد "[٨٧] .

١٨. علّة مجاورة : ومن ذلك ما أورده معقبًا على قول المتنبي :

قالوا هجرتَ إليه الغيث قلتُ لهم إلى غيوثِ يديه والشآبيب[٨٨]

فقال " ولا يمتنع أن يكون (شُؤبوب) من شابَ يشوبُ كأنّه شُؤبوب ، وهُمِزَت الواو ؛ لجوارها الضمّة "[٨٩] .

١٩. علّة الحمل على المجاز : ومنه تعليله لارتواء الموت في قول المتنبي :

وكُنْ كالموتِ لا يرثي لباكٍ بكى منه ويَرْوى وهو صادِ[٩٠]

إذ قال : " جعل الموت يروى على الاستعارة ، أي أنّه قد أخذ ما سبيله أن يروى به إلاّ أنّه مع ذلك غير مكتفٍ فكأنّه صادٍ ، وهو كلامٌ يُحمل على المجاز ؛ لأنّ الرّي لا يجتمع مع الصدى في حال "[٩١] .

٢٠. علّة التقاء الساكنين : ومن ذلك ما جاء بشأن حركة الياء في (لي) و(معي) إذا لقيهما ساكن ، فقد قال وهو يشرح قول المتنبي :

تعرَّضَ لِيْ السَّحابُ وقد قَفَلنا فقلتُ إليك إنَّ مَعِيْ السّحابا[٩٢]

" الأحسن في ياء (لي) و(معي) التحريك إذا لقيهما ساكن وليس الإسكان بضرورة ، ولو كان الكلام منثورًا لكان الأحسن أن يقول : تعرّضَ لِيَ السّحابُ ، وإنّ مَعِيَ السّحابا ، وكذلك ياء الإضافة التي يجوز فيها التحريك والإسكان إذا لقيها ساكن فالأحسن فيها التحريك ، يقول الرجل : لِيَ ابنٌ ، ولِيَ ابنةٌ فيكون أحسن من حذف الياء لالتقاء الساكنين "[٩٣] .

ومن ذلك أيضًا ما أورده بشأن حذف التنوين في قوله تعالى :﴿ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [الإخلاص : ١ – ٢] ، إذ قال : " وحذف التنوين في قوله : (أحدُ الله) أحسن من حذفه في هذه المواضع ؛ لأنّ التنوين إذا ثبت في (أحدٍ) وجب أن يُحرَّك لالتقاء الساكنين "[٩٤] .

تلك هي أنماط العلل التي وقفتُ عليها في (اللامع العزيزي) والتي استعان بها المعرّي في تعليله جملة من المسائل النحوية والصرفية واللغوية .

الخاتمة

يتضح مما جاء في البحث عدّة أمور :

١. إنّ البحث كشف عن أنّ المعرّي شاعر نحويّ ولغويّ بارع سبر أغوار اللغة ووعى علومها ولا سيّما النحو والصرف وعلم العروض .
٢. كشف البحث أنّ المعرّي له اطّلاع على لغات العرب ولهجاتهم وأفاد منها في توجيه طائفة من الأحكام المستنبطة .
٣. كشف البحث استشهاده اللافت للنظر بالشعر العربي وكثرة تلك الشواهد ولا سيّما شعر مَنْ حُسِبَ على عصور الاحتجاج .
٤. أثبت البحث خطأ من ذهب إلى أنّ المعرّي كان لا يعبأ بالقياس ويضيق به ذرعًا ولا يعدل بالمسموع شيئًا .
٥. أثبت البحث أنّ المعرّي كان يعتمد القياس اعتمادًا واضحًا ويعوّل عليه ، وكانت صورته واضحة وبعيدة عن التكلف .
٦. كان للعلّة النحوية واللغوية عناية بالغة عند المعري ، إذ استعان بها في تعليله جملةً من المسائل النحوية والصرفية واللغوية ، فهو لا يذكر حكمًا إلاّ ويلحقه علةً تبيّن سبب أخذه بذلك الحكم .

Measurement and explanation and patterns when Almaari writing Ellami Al – azizi

Ellami- Al-azizi – Almaari

An extracted Paper

Dr. Prof Asst

Dr.Abdurrasol Salman Alzaiydi

Dyrectorate General of

College of Education of Human Sciences Education in Diyala

Khalil Ebraheem Ahmed University of

Diyala

Ellami- Al-azizi – Almaari Keywords:

ABSTRACT

Hearing , measurement and justification are basis on which linguists build their studies to verify the linguistic rules , phenomena and inferences and they state the linguistic fundamentals of vocabularies and structures .

And the evidences of creation are grammatical and Al- Ma'ri contradicts these evidences just like any man of letter does . He is one of those who depends on a number of fundamentals for grammatical rules retrieval . I will deal with two allusions namely ; measurement , justification and their types in Al – Ma'ri's Al – Lama Al – Azizi to contradict those who accuse Al – Ma'ri of being heedless of measurement .

إحالات البحث

(١) التهذيب (قاس) : ٢٢٥/٩ .

(٢) مقاييس اللغة (قوس) : ٣٧٧/٢ .

(٣) الصحاح (قيس) .

(٤) أساس البلاغة (قيس) : ٥٣٣ .

(٥) الحدود في النحو : ٣٨ .

(٦) الاقتراح : ٢٣٨ .

(٧) المستصفى من علم الأصول : ٢٢٨/٢ ، وينظر : لمع الأدلة : ٩٣ .

(٨) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .

(٩) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٣ .
(١٠) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٧٤ – ٧٥ .
(١١) ينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري : ١٣٣ ، والقياس النحوي بين البصرة والكوفة : ٨٦ .
(١٢) ينظر : المستصفى في علم الأصول : ١٢٨/٢ ، ولمع الأدلة : ٩٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٩٦ .
(١٣) طبقات فحول الشعراء : ١٤ ، وينظر : البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : ١٨٢ .
(١٤) ينظر : من قضايا اللغة والنحو : ٩٨ .
(١٥) المهرجان الألفي لأبي العلاء المعرّي : ٣٦٨ ، مقالة د. إبراهيم مصطفى .
(١٦) رسالة الغفران لأبي العلاء – دراسة نقدية : ٢١٦ .
(١٧) نفسه .
(١٨) من قضايا اللغة والنحو : ٩٨ .
(١٩) نفسه : ٩٩ .
(٢٠) ينظر : الدراسات النحوية والصرفية عند المعري : ١٤٢ ، ومن قضايا اللغة والنحو : ١٠٠ .
(٢١) من قضايا اللغة والنحو : ١٠١ ، وينظر : رسالة الملائكة : ٢٦٣ .
(٢٢) الدراسات النحوية والصرفية عند المعري : ١٤ .
(٢٣) ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٣٩ .
(٢٤) الدراسات النحوية والصرفية عند المعري : ١٤٥ – ١٤٦ ، وينظر : رسالة الملائكة : ١٣٧ .
(٢٥) الاقتراح : ٢٠٢ .
(٢٦) ديوان المتنبي : ٢١٥ .
(٢٧) اللامع العزيزي : ٢٤٦/١ ، ٥٦٦ .
(٢٨) ديوان المتنبي : ٢١٥ .
(٢٩) اللامع العزيزي : ٦٣٩/٢ ، وينظر : ١٢١ .
(٣٠) ديوان المتنبي : ٤٢٦/١ .
(٣١) اللامع العزيزي : ١٨٦/١ .
(٣٢) ديوان المتنبي : ١٠ .
(٣٣) اللامع العزيزي : ٤٠٦/١ – ٤٠٧ .
(٣٤) ديوان المتنبي : ١٠٨ .
(٣٥) اللامع العزيزي : ٧٥٤/٢ .
(٣٦) ديوان المتنبي : ٤٧٩/١ .
(٣٧) اللامع العزيزي : ٢٠١/١ .

(٣٨) ديوان المتنبي : ٤٤٩ ، الرعابيب : جمع رعبوبة : الطويلة الممتلئة ، ينظر : لسان العرب (رعب) .
(٣٩) اللامع العزيزي : ١٧٣/١ .
(٤٠) ديوان المتنبي : ٤٧ .
(٤١) اللامع العزيزي : ٣٦٥/١ .
(٤٢) ديوان المتنبي : ٥٩ .
(٤٣) ديوان عنترة : ٢٤٨ .
(٤٤) اللامع العزيزي : ٦١٧/٢ .
(٤٥) التعريفات : ٨٨ .
(٤٦) العلّة النحوية نشأتها وتطورها : ٩٠ .
(٤٧) الإيضاح في علل النحو : ٦٦ .
(٤٨) العلّة النحوية نشأتها وتطورها : ٥٩ .
(٤٩) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ – ٦٥ .
(٥٠) الخصائص : ٧٧ .
(٥١) ينظر : لمع الأدلة : ٥٤ .
(٥٢) ينظر : الاقتراح : ٨١ ، ١١٢ .
(٥٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٧ .
(٥٤) ديوان المتنبي : ٣٠١ .
(٥٥) اللامع العزيزي : ٥٩/١ .
(٥٦) ديوان المتنبي : ١١٠ .
(٥٧) اللامع العزيزي : ١٢١/١ .
(٥٨) ديوان المتنبي : ٣٦١ .
(٥٩) اللامع العزيزي : ٢٦٣/١ .
(٦٠) ديوان المتنبي : ٣٢١ .
(٦١) اللامع العزيزي : ٢٠٨/١ – ٢١٠ .
(٦٢) ديوان المتنبي : ١٩ ، وفيه (الصِّبا أيام) وليس (الصِّبى أأيام) .
(٦٣) اللامع العزيزي : ٣٨٨/١ – ٣٨٩ .
(٦٤) ديوان المتنبي : ٥٢٤ .
(٦٥) اللامع العزيزي : ٥٦٨/١ – ٥٦٩ .
(٦٦) ديوان المتنبي : ٣٩٦ .
(٦٧) اللامع العزيزي : ٨٠٨/٢ .

(٦٨) ديوان المتنبي : ٢٣٦ .
(٦٩) اللامع العزيزي : ٨١٧/٢ .
(٧٠) ديوان المتنبي : ١٤٧ .
(٧١) اللامع العزيزي : ١٠٣٤/٢ .
(٧٢) ديوان المتنبي : ٢٢ .
(٧٣) اللامع العزيزي : ١٠٧١/٢ .
(٧٤) ديوان المتنبي : ٢١٤ .
(٧٥) اللامع العزيزي : ٢٦٧/١ .
(٧٦) ديوان المتنبي : ٣٤٥ .
(٧٧) اللامع العزيزي : ٧٨٣/٢ .
(٧٨) ديوان المتنبي : ٣١١ .
(٧٩) اللامع العزيزي : ٦٦٧/٢ .
(٨٠) ديوان المتنبي : ١١٧ .
(٨١) اللامع العزيزي : ٧١٨/٢ .
(٨٢) ديوان المتنبي : ١١٨ .
(٨٣) اللامع العزيزي : ٧٢١/٢ – ٧٢٢ .
(٨٤) ديوان المتنبي : ٤٩٣ .
(٨٥) اللامع العزيزي : ٧٠٩/٢ .
(٨٦) ديوان المتنبي : ٣٢٧ .
(٨٧) اللامع العزيزي : ٦٨/١ .
(٨٨) ديوان المتنبي : ٤٥١ .
(٨٩) اللامع العزيزي : ٨١/١ .
(٩٠) ديوان المتنبي : ٨٨ .
(٩١) اللامع العزيزي : ٣٤٤/١ .
(٩٢) ديوان المتنبي : ٢١٦ .
(٩٣) اللامع العزيزي : ١٠٩/١ .
(٩٤) نفسه : ١٢٤/١ .

المصـــادر والمراجـــع

- القرآن الكريم
- أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، قراءة وضبط : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٨هـ) ، تح د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٥ ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤م .
- التعريفات ، الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، مطبعة البابي الحلبي – مصر ، ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : علي حسن هلالي ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، د.ت .
- الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ضمن : رسالتان في اللغة ، تح : د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، ١٩٨٤م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠م .
- ديوان زهير بن أبي سُلمى ، تحقيق : حسن علي ناعور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق :محمد سعيد المولوي ، المكتب الإسلامي – دمشق ، ١٩٦٨م .

- ديوان المتنبي ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٦٢هـ – ٢٠٠٥م .
- رسالة الغفران ، أبو العلاء المعري ، تحقيق : د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، دار المعارف المصرية ، ط٣ ، د.ت .
- رسالة الملائكة ، أبو العلاء المعري ، تحقيق : محمد سليم الجندي ، دار صادر – بيروت ، ١٩٩٢م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤١٣هـ – ٢٠١٠م .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣٢هـ) ، شرحه : محمود محمد شاكر ، دار المدني – جدّة ، د.ت .
- العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، المكتبة الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد بن شور السويح ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – ليبيا ، ط١ ، ١٩٨٦م .
- اللامع العزيزي (شرح ديوان المتنبي) ، أبو العلاء المعرّي ، تحقيق : محمد سعيد مولوي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، إعداد وتصنيف : يوسف الخياط ، دار لبنان العرب – بيروت ، د.ت .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .
- المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق : محمد بن سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب للملايين – بيروت ، د.ت .
- من قضايا اللغة والنحو ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٣٩هـ – ١٩٧٤م .
- من قضايا النحو والصرف ، د. جابر المبارك .

- المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري ، مطبعة الترقي – دمشق ، ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م

*** الرسائل والأطاريح الجامعية :**

- البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي (ت٦٠٤هـ) ، عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٩م .
- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري ، محمد عبد الرسول سلمان الزيدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الدراسات النحوية والصرفية عند المعرّي ، عبد الوهاب كاظم السعدون ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٤م .